الدكتورة سعاد دولي	الدكتور إلياس سليماني	الدكتورة فاطمة لعلمي
tn_hayat@yahoo.fr	iliesmc@hotmail.fr	Lalmi.fatima@yahoo.fr
أستاذة في جامعة بشار	أستاذ في جامعة بشار	أستاذة في جامعة بشار

آثار الترقية السياحية على التنمية الإجتماعية في الجزائر

الملخص

تَنتج الآثار الإجتماعية التي تلحق بالمجتمعات المضيفة، نتيجة لعلاقتها المباشرة وغير المباشرة مع السائحين، ونتيجة للتعامل مع صناعة السياحة، ولأسباب متعددة وعادة ما تعد المجتمعات المضيفة الطرف الأضعف في تعاملاتها مع الضيوف، وموفري الخدمات، وتنشأ الآثار السلبية عندما تجلب السياحة التغيرات في نظم القيم والسلوكيات، بما يهدد الهوية القومية، علاوة على هذا حدوث التغيرات بالهياكل المجتمعية والعلاقات الأسرية وطرق الحياة الجماعية التقليدية والأخلاقيات. وتتمثل الآثار الإجتماعية الإيجابية للسياحة في التبادل الحضاري بين المواطن والسائح، ورفع المستوى الإقتصادى والحضاري، إحياء التقاليد المعمارية المحلية، رفع مستوى الصحة النفسية للمجتمع، تشجيع الفنون والصناعات المحلية، وتطوير السياحة المسئولة قد يساهم في القضاء على الفقر، الذي يمثل أحد أهداف الألفية من أجل التنمية بحيث يعتبر القطاع السياحي مصدر نمو وتنمية.

ومن هنا يمكننا أن نطرح التساؤل التالي: ماهي آثار الترقية السياحية على التنمية الإجتماعية في الجزائر ؟

Abstract : Social effects Produced by host communities, as a result of direct and indirect relationship with the tourists , the deal with the tourism industry, multiple reasons and usually longer host communities party weaker in its dealings with the guests, and service providers, and created adverse effects when tourism brings changes in values and behaviors systems , thus threatening the national identity, as well as the occurrence of changes societal structures and family relations and traditional ways of life and collective ethics. There are positive social impacts for tourism in the cultural exchange between the citizen and the tourist such as : the increase of the economic level, civilization, the revival of local architectural traditions, improvement of the mental health level of the community, the encouragement of local arts and industries. The development of responsible tourism may contribute to the eradication of poverty, which is one of the millennium goals so that the tourism sector is a source of growth and development in several fields.

Hence we can ask the following question: What are the effects of tourism promotion on social development in Algeria?

تمهيد : يحظى قطاع السياحة بنصيب كبير من الأبحاث والدراسات، التي تعنى بتشخيصهومحاولة تقييم أدائه خاصة ما يتعلق بالجانب الاقتصادي الذي أصبح يحتل مكانة كبيرة، ويتم قياسه بعائدات السياحة ونفقاتها، بالإضافة إلى مؤشرات الإقتصاد الكلي، لكن النشاط السياحي لا ينحصر في الآثار الإقتصادية فحسب، بل يتعداها إلى الآثار الإجتماعية التي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار، حين يهدف من ورائها إلى خلق مناصب شغل مباشرة، أو التأثير على السلوكيات، والتركيبة الإجتماعية للمجتمعات المضيفة وبالإضافة إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة، هنالك أثر آخر لا يمكن إغفاله، يتمثل في تأثير هذا النوع من الأنشطة على البيئة المحيطة، بالنظر إلى تأثيره على الأقاليم وسكانها على المدى القصير، والمدى المتوسط، والمدى الطويل، بالإضافة إلى تأثيره على البلدان المضيفة والسكان المحليين. وقد ركزت العديد من الدراسات على أهمية الآثار البيئية للسياحة، وكذا تأثيرها على السكان المحليين من ناحية فقدان الهوية التاريخية والثقافية وحتى من ناحية الرفاهية.

ومن خلال ما سبق يمكننا معالجة الموضوع من خلال المحاور التالية :

أولا: قياس المؤشرات الاجتماعية : تتمثل عناصر القياس لتقييم التنمية السياحية المستدامة، وأثرها على المجتمع في عدد السكنات المخصصة للموسمين، وتوفر التربصات التأهيلية،وحضور المنظمات من أجل الشراء والتسويق والنقل والأهمية النسبية للزبائن ذوي الدخل الضعيف.

بالنسبة للمعايير المعتمدة لقياس البعد الإجتماعي في الجزائر تتمثل في :

1- **معيار التعرف**: ونقصد به هل الفاعلين المحلين يثمنون الأنشطة السياحية ؟ والمؤشرات الممكنة لقياس هذا المعيار نجد ظروف الحياة للموسمين، والكثافة السياحية.

2- **معيار الإدماج**: ونقصد به هل قطاع السياحة يشجع إدماج كافة المتعاملين في القطاع ؟ والمؤشرات الممكنة لقياس هذا المعيار نجد التكوين، وإقامة المؤسسات.

3- **معيار الشراكة**: ونقصد به هل المتعاملون الإقتصاديون متضامنون في إطار عمل مشترك ؟ والمؤشرات الممكنة لقياس هذا المعيار نجد الخدمات المشتركة، والتنشيطالسياحي.

4- **معيار إمكانية الوصول**: ونقصد به هل بإمكان السكان الوصول بسهولة إلى المواقع السياحية ؟ وفيما يخص المؤشرات الممكنة لقياس هذا المعيار نجد تنوع الزبائن، والسياحة على أطراف المدينة.

أظهر مؤشر التقدّم الإجتماعيالجديد، الذي صدر في منتدى سكول العالمي بأوكسفورد في بريطانيا.[1]أن من بين الدول الـ50 التي شملها المؤشر، 5 دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحتل مراتب متقدمة في هذا المجال، وهي الإمارات العربية المتحدة، وتونس، والأردن، والمغرب ومصر.وتدحرجت الجزائر إلى مرتبة دنيا في

مؤشر التقدم الإجتماعي، وأشار التقرير إلىأن السويد تحتل المركز الأول في هذا المجال، تليها بريطانيا متقدمة بذلك على ألمانيا التي تحتل المرتبة الخامسة، والولاياتالمتحدة المرتبة السادسة واليابان المرتبة الثامنة[2].

وأوضح التقرير الذي وزعته شركة ديلويت في بيروت المتخصصة بالدراسات الإقتصادية، إن الإمارات العربية المتحدة إحتلت المرتبة 19 من بين الدول الأكثر تقدماً إجتماعياً في العالم، في حين إحتلتدول المنطقة المتبقية ما بين المرتبة 25و40على الشكل التالي: تونس (82)، الأردن (31)، المغرب (37)ومصر (40)، وقدإحتلت الجزائر المرتبة 93 من أصل 187 دولة وفق مؤشر التنمية البشريةلعام (2013).[3]

وفي تقرير دولي أنجزته صحيفة الإكونومست إنتلجانس[4] البريطانية، أن العاصمة الجزائر ضمن قائمة المدن العشرة الأخيرة في المؤشر العام للمدن القابلة للعيش لسنة (2013)، لتصنف بذلك ضمن أسوء العواصم عبر العالم.[5]وجاءت الجزائر في المركز الرابع عربياً، في قائمة المدن المتطورة خلال الفترة (2013) محتلة بذلك المرتبة الـ 134 عالمياً، وحلت في قائمة المدن الـ 10 الأخيرة في المؤشر العام، إلى جانب عاصمة جمهورية إيران الإسلامية طهران، وعاصمة ليبيا طرابلس ودمشق عاصمة سوريا. في حين حلت الجارة الشرقية تونس في المرتبة الـ 104، والدار البيضاء المغربية في المرتبة 112، وليست هي المرة الأولى التي تصنف فيها الجزائر العاصمة في مؤخرة مدن العالم، من حيث ظروف المعيشة، فقد سبق وأن صنفتها أكونومست إنتلجنس العام (1012)ضمن 5 أسوء دول للعيش، بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة في تهيئة الإقليم، والمحافظة على الوجه العام للعاصمة.

بالنسبة لتوفير مناصب العمل نجد أنه من المتوقعإنجازأواخر (2015) حوالي 75 ألف سرير مما يتطلب 37500 مستخدم، ويتعلق الأمربـ1875 مسير أي 5%. و3750 مختص في الإستقبال أي 10%و5625 مختص في السياحة (مرشدو وكيل السياحة)أي15%.و9375،وكذلك في الإيواء أي25%وحوالي 16875 مختص في الإطعام أي45 %.

وبخصوص مجال التكوين،توجد المدارس العليا، ومراكز التكوين المتخصصة في مجال الفندقة والسياحة، وهي :

- المعاهد الوطنية المتخصصة للتدريب المهني: يوجد 10 معاهد للتكوين تمنح (شهادة تقني سامي في فروع الفندقة (فن الطبخ، والمطاعم، والإيواء،والإستقبال، وإدارة الفندق، ودليل مرافق)؛
- مراكز التدريب المهنيوالتعلم: يوجد 55 مركزاً للتكوين ومنح الشهادات في الفروع المتخصصة في الفندقة (فن الطبخ، المطاعم والإستقبال)؛
- المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية (تيزي وزو)؛

- المدرسة الوطنية العليا للسياحة (الجزائر العاصمة)؛
- مركز الفندقة والسياحة (بوسعادة).

ثانيا: دور السياحة المستدامةفي الحد من ظاهرة الفقر: إنَّ التنمية السياحية المستدامةلايجب أن تنظر فقط إلى تقليص الآثار السلبية للسياحة على البيئة وإنما يجب أن تهدف إلى إشراك المجتمع، وجعله في قائمة الأولويات للحد من ظاهرة الفقر، وذلك عن طريقالإهتمامالمحلي والعالمي،ومن المتوقع نمو السياحةبشكل متسارع، نتيجة لإرتفاع مستوى المعيشة ومستوى المداخيل،وإنخفاض كلفة الرحلات، وزيادة العروض المجانية، وعوامل أخرى،وقد وضعت الأمم المتحدة هدف القضاء على الفقر في قائمة أولوياتها،وإعتبرت أن السياحةالمستدامةهي دعامة أساسية كامنة خلف التنمية الإجتماعية،والإقتصادية، ويمكن أن تلعب دور أساسي في القضاء على الفقر. ويوجد الكثير من الأسباب التي تجعل من تنمية النشاط السياحي وسيلة فعالة لمكافحة الفقر نذكرها كما يلي:[6]

- تؤمن العمل في القطاع السياحي، وفي القطاعات المكملة للسياحة لفئة غير المتخصصين،وللنساء ذوات الدخل المتدني في المدن والأرياف، وللريفيين النازحين للمدن،وللراغبين بالعمل بدوام جزئي إن توفير فرص عمل لمختلف الفئات يؤدي بدون شك إلى الحد من ظاهرة الفقر؛
- هناك رابط مع القطاع الخاص، وهو ذو تاثير مضاعف على المجموعات الفقيرة، وهي تُؤمن بدائل معيشية لهم؛
- تعتمد السياحةالمستدامةبشكل كبير على حماية العوامل الطبيعية مثل الحياة البرية والحضارات الموروثة، وهذه الأخيرة تمثل موارد مالية للمجموعات الفقيرة .

إن تنمية السياحةالمستدامةلمكافحة الفقر تعتمد على ثلاث مكونات:

1. **زيادة الفوائد الإقتصادية** عن طريق توسيع نطاق فرص العمل وفرص المشاريع للفقراء، وتأمين تدريب عادل لغير المؤهلين منهم لمضاعفة هذه الفرص.
2. **إعتماد القياس للتعامل مع الآثار الإجتماعية،والبيئية للتنمية السياحية**،مثل تغير عادات المجتمعالضغط على الموارد الطبيعية ،التلوث، وتدمير النظام الإيكولوجي .
3. **وضع سياسة تضمن مشاركة الفقراء بالتخطيط**،والإدارة للأنشطة السياحية المرتبطة بهم، وإزالة بعض الحواجز لضمان مشاركة أوسع من قبل الفقراء، ودعم الشراكة بين الحكومة، والقطاع الخاص والفقراء لتطوير منتج أو خدمة سياحية جديدة.

ثالثا:الإجراءات المتخذة لتجنب الآثار السلبية لسياحة على المجتمع : يمكن للسياحة كذلك أن تحدث تأثيرات إجتماعية سلبية،ففي الكثير من المجتمعات تكون ندرة المياه العذبة من أسباب الإنشغال الرئيسية التي يمكن أن تزداد سوءاً بسبب نمو السياحة في تلك المناطق، ففي بعض المناطق يمكن أن يستخدم السياح من المياه

يومياً ما يزيد 10إلى15 مرة عن إستخدام السكان المقيمين، كما أن الإحتقان المروري الناتج عن السياحة يمكن أن يحدث تأثيراً خطيراً على نوعية الحياة المحلية، مما يستدعي حلولاً من قبل الإدارة، وينطبق نفس الشيء على فقدان المرافق العامة المادية التي يستخدمها السكان المحليون أو الإضرار بها.

1- الآثار السلبية

- لا توفر العديد من الوظائف بقطاع السياحة ظروف عمل جيدة أو مُرضية، وتتَمثل في طُول ساعات العمل، والتوظيف غير المستقر، وإنخفاض الأجور وسوء التدريب وقلة الفرص في الحصول على التأهيل الجيد، كما يتم تشغيل الأطفال في البعض من هذه الوظائف لأنهم يمثلون العمالة الرخيصة والمرنة، وعدم المساواة الإقتصادية بين السكان المحليين والسائحين الذين ينفقون أكثر من معدلات إنفاقهم في بلادهم. [7]
- عادة ما يخفق السائحون إما بسبب الجهل، أو التجاهل في إحترام العادات والتقاليد، والقيم الأخلاقية المحلية، فعلى سبيل المثال في حالة كاتالونيا[8] التي طالما مثلت قوة كبيرة في عالم السياحة، نجد أن الصورة المروجة لها هي السياحة القائمة على الإستمتاع بالشمس والترفيه، فإن السائحين الذين يأتون إلى البلد يسعون فقط للحصول على تلك الصور الثابتة دون الإكتراث بالقيم المحلية، وهم نفس الأشخاص الذين لا يجرأون في بلادهم على الصياح بالشوارع أو شرب الخمر ليلاً ونهاراً، أو تكسير نوافذ المحال التي يجدونها في طريقهم إلى سكنهم؛
- يمكن للآثار المادية التي تسبب فيها زيادة معدلات النشاط السياحي أن تؤدي إلى ضغط إجتماعي حاد إذ تؤثر على المجتمع المحلي؛
- التدهور الثقافي وإلحاق الضرر بالتراث الثقافي الذي قد ينشأ عن التخريب أو النهب أو النقل غير الشرعي لبعض مكونات التراث الثقافي أو تغيير المشهد التاريخي المحيط بها؛
- حدوث نزاعات تتصل بإستخدام الموارد مثل المنافسة بين قطاع السياحة، والسكان المحليين على إستخدام بعض الموارد الأساسية مثل المياه والطاقة نتيجة لندرتها؛
- ارتفاع معدلات الجريمة بشكل واضح مع حدوث النمو والتحول الحضري، وعادة ما يصاحب إزدهار السياحة الجماعية زيادة في معدلات الجريمة، إذ يزيد وجود عدد كبير من السائحين يحملون قدراً كبيراً من النقود، ومتعلقات شخصية قَيمة مثل آلات التصوير، والمجوهرات من جاذبية المكان للمجرمين بما يجلب نشاطات مثل السرقة وتجارة المخدرات، ويمكن للسياحة أن تتسبب في تغييرات أو فقدان الهوية، والقيم المحلية، وسببها عدد من المؤثرات المترابطة كما يلي تفصيلاً: [9]

أ)**المتاجرة بالثقافة المحلية**:يمكن للسياحة أن تحول الثقافة المحلية إلى سلعة عندما تُختزل التقاليد الدينية والعادات والإحتفالات المحلية في صورة تتسق مع توقعات السائحين؛

ب) **المعيارية**:تواجه المقاصد السياحية خطر المعيارية في محاولتها إرضاء رغبات السائحين، فعلىالرغم من ضرورة تنوع المناظر الطبيعية، والسكن، والطعام والشراب الخ.. لكي يلبي إحتياجات السائح من رؤية

ما هو جديد وغير معروف، فهي في الوقت نفسه يجب ألا تكون غريبة أو جديدة تماماً لأن القليل من السائحين يبحث بالفعل عن أشياء جديدة تماماً.

ج) **التكيف مع مطالب السائحين:**يرغب السائحون في شراء القطع التذكارية، والفنون، والأشغال اليدوية، وكل ما يعبر عن المظاهر الثقافية للمكان، وقد إستجاب العديد من الصناع المهرة بالمقاصد السياحية إلى الطلب المتزايد بل وعدلوا تصميمات منتجاتهم، لكي يجعلوها أكثر تلاءماً مع ذوق العملاء الجدد، ويمكن أن يسهم الإهتمام الذي يظهره السائحون في الشعور بقيمة الذات بالنسبة للفنانين كما يمكنه أن يساعد على الحفاظ على التقاليد الثقافية، ولكن التآكل الثقافي قد يحدث عندما تتحول المنتجات الثقافية إلى بضاعة تُباع وتُشترى.

2- **أهم الإجراءات التي إتخذتها الجزائر لتفادي الآثار السلبية للسياحة على التنمية الإجتماعية :** في هذا الإطار، تم إستحداث كونفيديرالية وطنية للمتعاملين في مجالات السياحة والأسفار والفندقة والصناعات التقليدية حتى يكون لهم فضاء للتشاور، والتفكير والعمل الموحد، هذه الهيئة تلعب دور المحاور إتجاه قطاعات أخرى والشركاء والهيئات الدولية العاملة في نفس المجال، وهذه الهيئة لها دور مهم من خلال إقتراحاتها وقراراتها المتعلقة بالتنمية الوطنية، بحيث أن جودة الأداء وإنجازات قطاع السياحة مرهونة بطبيعة علاقات قطاع السياحة مع بيئته الإقتصادية، والمهنية والإجتماعية.

بالإضافة إلى ترقية الشراكة بين القطاعين العام والخاص،بإعتبار أن السلسلة السياحية في الجزائر تعرف ديناميكية حقيقية في مختلف القطاعات (الأشغال العمومية والنقل والموارد المائية ...)والتي من شأنها دفع وتيرة القطاع السياحي ومن بينها مبادرة شركة الخطوط الجوية الجزائرية، بتقديم تخفيضات في أسعار التذاكر.

قد اعتمد القطاع السياحي في الجزائر ومنذ عدة سنوات ديناميكية، ترتكز على إرساء شراكة بين القطاع العام والخاص من أجل تحويل الجزائر إلى وجهة سياحية بإمتياز، وتقوم الجهات الوصية في هذا الصدد بإيلاء أهمية قصوى للقطاع الخاص من خلال تقديم التمويل اللازم ومرافقة المستثمرين، حيث أضحى بمقدور المستثمر الخاص تسديد القرض على مدة قد تصل إلى12 سنة،وفي هذا الإطار تم إبرام إتفاقيات مع ستة بنوك في هذا الاتجاه، ومنح حقوق الإمتياز، على مستوى الهضاب العليا يكون بالدينار الرمزي لمدة 10 سنوات، تمتد إلى15 سنة بالنسبة للجنوب الكبير.

ويبلغ عدد المشاريع التابعة للخواص، والمسجلة على مستوى وزارة السياحة الجزائرية 712 مشروعا بتكلفة إجمالية تقدر بـ 240 مليار دينار جزائري، حيث تتمركز أغلبيتها بالمناطق الحضرية بالنظر إلى أنَّ الطلب الأكبر يوجد على مستوى المدن، أما فيما يتعلق بالقطاع العام،فالجهات الوصية عمدتإلى إعادة تهيئة فنادق يعود تاريخ إنجازها إلى السبعينيات، شكلت أمجاد السياحة الجزائرية آنذاك على غرار الأوراسي بالعاصمة، والأندلسيات

بوهران، والزيانيين بتلمسان، وكردادة ببوسعادة، وذلك من خلال تخصيص 70 مليار دينار جزائري، ويبلغ عدد المؤسسات الفندقية المعنية بهذه العملية 63 فندقا تابعا للقطاع العام، لكن ومع وجود بعض العراقيل، لجأت الجهات الوصية إلى معالجتها حالة بحالة[10].والجدول التالي يوضح نسبة الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال السياحة خلال سنة (2012)

الجدول رقم: 1

عدد الفنادق على حسب ملكية القطاع

لعام (2014)

القطاع	عدد الفنادق(2014)
القطاع العام	16302
القطاع الخاص	74233
القطاع المختلط	5962
المجموع	**96497**

Source :Ministère du Tourisme et de l'Artisanat © (2013)
http://www.mta.gov.dz/site_relooke/fr/IndicEco.php

الشكل رقم: 1

عدد الفنادق على حسب القطاع

لعام (2014)

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم: (1)

من خلال الجدول رقم: (1) نلاحظ أن نسبة الشراكة بين القطاع الخاص، والعام تعد ضئيلة بحيث قدرت حوالي 6%، وفي هذا الإطار قامت الجهات الوصية بمحاولة الحصول على دعم المجتمع المحلي وإشراك ذوي الخبرة، والعمل على إنشاء منظمات حكومية، ومدنية تعنى بالسياحة،بالإضافة إلىإنشاء مجلس شامل يضم ممثلين محليين وحكوميين، وأرباب الأعمال وذوي الخبرة، والمعرفة في السياحة، وكذا تقديم الدعم المالي، لتشغيل مركز للمعلومات المحلية للسائح، وتطوير البنية التحتية والتوجه نحو دعم المتعاملين الراغبين للإستثمار في مجال السياحة الموجهة للشباب، من منطلق أن الرهان يكمن في إستعادة هذا النوع مكانته ضمن برامج القطاع، إذ يؤكد خبراء المنظمة العالمية للسياحة أن 20%من التدفقات السياحية في العالم من فئة الشباب، وهي ما تمثل سنويا حوالي 165 مليار دولار، وهذه الخطوة تندرج ضمن تفعيل وجهة الجزائر السياحية، لاسيما أن تقرير مخطط القطاع يتوقع أن يصل عدد السواح الجزائريين في آفاق(2030)إلى11 مليون سائح، من خلال تفعيل وتجنيد جهود جميع الفاعلين في القطاع أيضا، في إشارة إلى دور الوكالات السياحية، وأصحاب المؤسسات الفندقية.

إنخراط الجميع في الفعل السياحي تحت شعار السياحة مهمة الجميع، سيؤدي حتماإلى تحقيق الأهداف المرجوة على الأمدين البعيد والمتوسط، وكذا سيضمن قدرة للقطاع لمواجهة التحديات، وتحقيق الإحترافية العالية.الإستثمار الحقيقي يتجاوز الفندقة، فالمفهوم الواسع للسياحة يمتد إلى توفير وسائل الترفيه والراحة والمرافق

الثقافية، وكل ما من شأنه الإرتقاء بالفعل السياحي، فلا يكفي إنجاز فنادق فخمة إن كانت اليد العاملة والوسائل البشرية المسيرة لها ليست في المستوى المطلوب، فالسياحة هي قبل كل شيء الخدمات المقدمة.

الخلاصة : إنّ تجسيد أبعاد وأسُس التنمية المستدامة،يتطلب إحداث تغيرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية،ولا يكفي أن يتم ذلك التغيير من خلال الدولة فقط،بل يكون من خلال تنشيط،وتفعيل ما يعرف بالمجتمع المدني:من جمعيات شعبية، ومنظمات حقوقية في إطار منظم تعاوني وتشاوري. وللتذكير فإن هذه الأبعاد،قد تم تجسيدها منذ أربعة عشر قرنا مضت في إطار منظم ،وحضاري يكفل للجميع حقه في العيش، والكرامة، والحرية والعدالة،ويضمن حقوق الأجيال المقبلة،بإحداث تنمية دون إفساد أو إهدار للموارد الطبيعية، والبيئية من خلال دراستنا لمفهوم التنمية المستدامة في الإسلام.

كمايجب أن تحدد الصلاحيات، والمسؤوليات في قطاع السياحة بدقة وذلك من خلال الوضوح التام في اللوائح، والقوانين المهتمة بالقطاع، ومن ثم يتسنى لنا مساءلة المعنيين عن أي إهمال أو تقصير، فمتى غاب تحديد الصلاحيات، غابت المساءلة، ونسبت أسباب الفشل، والقصور إلى المجهول أو إلى الكل، وفي الحالتين لا يحاسب المسؤول عن خطئه.

---

[1]–وهو المنبر العالمي الأول لتحفيز الإتجاهات الريادية، والحلول المبتكرة للتحديات الإجتماعية الأكثر إلحاحاً في العالم.

[2]– ولفت التقرير إلىإنْ لَمْ تسجل أي دولة علامات عالية في المكونات الـ12 لمؤشر التقدّم الاجتماعي وهي: التغذية والرعاية الصحية الأساسية، الهواء والماء والصرف الصحي، وتأمين المأوى، والسلامة الشخصية، والنفاذ إلى المعرفة الأساسية، والحصول على المعلومات والتواصل، والصحة والعيش الجيد، والنظام البيئي المستدام، والحقوق الشخصية، والتعليم العالي، والحرية الشخصية وحرية الإختيار، والإنصاف والاندماج أنظر المرجع : الحياة العربية.http://www.elhayatalarabiya.com/home/index.php/%

[3]–أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريراً عن التنمية البشرية (2013) بعنوان نهوض الجنوب وتقدم البشرية في عالم متنوع. ويتضمن التقرير معلومات وإحصائيات حول المنطقة العربية، كما يعرض تقرير التنمية البشرية قيم مؤشر التنمية البشرية ومراتبه لـ187 بلداً وإقليماًبالإضافةإلى مؤشر التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة بين الجنسين ومؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، أنظر المرجع :جريدة الأنباء الالكترونية.
http://1.psp.org.lb.s3.amazonaws.com/wp-content/themes/anbaa/img/anbaa-logo2.png

[4]–المؤشّر العالمي لتنافسية المدن:قامت وحدة "إيكونوميست إنتلجنس"، بغية إجراء تقرير "*هوت سبتوس*" ، بتطوير "المؤشّر العالمي لتنافسية المدن" لقياس المدن عبر ثماني فئات مختلفة و31 مؤشراً فردياً. وتشمل تلك الفئات القوة الإقتصادية ورأس المال البشري والفعالية المؤسسية والنضوج المالي والجاذبية العالمية ورأس المال المادي والطابع الاجتماعي والثقافي والمخاطر البيئية والطبيعية. فإجمالي تصنيف مدينة ما في هذا المؤشر المعياري هي مجموع نقاط تلك الفئاتأنظر المرجع.
The Global Competitiveness Report2012 – 2013.voir le: http://reports.weforum.org/global-competitiveness-

[5]– ينطلق التقرير في ترتيبه، من الأحوال المعيشية لسكان المدن، في أبعادها المتمثلة في الصحة، التنمية والبيئة، التربية والبنى التحتية. وتعمد الدراسة إلى القيام بعمليات مسح لعينات من الأحياء والمواقع، وعندما تتوفر لدى القائمين على الدراسة، كافة المعلومات المطلوبة، يتم تحليلها، ومن ثم تسهل عملية ترتيب المدن حسب ما حصلت عليه من نقاط.

[6]– موقع الجغرافيون العرب : http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t.

[7]–منظمة العمل الدولية متوفرة على الموقع: http://www.ilo.org/global/lang--en/index.htm .

[8]–كاتالونيا:منطقة تقع في شمال شرق إسبانيا، من ضمن سبعة عشر منطقةحكم ذاتيفي إسبانيا.عاصمتها هي مدينة برشلونة، أنظر المرجع:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%.

[9]-الآثار الاجتماعية –الثقافية،التنمية المستدامة . http://www.coastlearn.org/eg/why_socioimpacts.html .

[10]–الرائد، جريدة جزائرية يومية إخبارية مستقلة تصدر عن: مؤسسة الرائد للإعلام والإتصال: 2013/07/30.http://elraaed.com/ara/apropos